



## المواكبة الاقتصادية\*

### مديونية العالم النامي<sup>1</sup>

#### الموضوع

أدت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتلاحقة، ومن بينها جائحة COVID-19، وارتفاع تكلفة المعيشة بسبب التضخم، والتدهور البيئي من جراء تغير المناخ، إلى تفاقم الأوضاع المالية للبلدان النامية وتزايد احتياجات التمويل. مما تسبب في زيادة مديونية هذه البلدان بصورة مطردة واستنزاف موارناتها إلى حد بعيد. وفي هذا السياق، صدر تقرير عن مجموعة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية (UNGCRG) ومنظمة أونكتاد تحت عنوان «عالم من الديون - عبء متزايد على الازدهار العالمي». وهذا التقرير يسلط الضوء على وتيرة ارتفاع حجم ديون الدول عمومًا، والنامية منها على وجه الخصوص منذ ثلاثة عقود حتى اليوم. إذ يعاني أكثر من ثلثي اقتصادات الأسواق الناشئة والنامية حاليًا من طفرات الديون الحكومية، حيث وصل الدين العالمي بالإجمال خلال العام الماضي إلى رقم قياسي بلغ 92 تريليون دولار، تتحمل منه الدول النامية 30٪. مما يفرض عبئًا غير متكافئ على أكثر من نصف سكان العالم. فهناك ما يقارب 3.3 مليار شخص يعيشون في بلدان تنفق على مدفوعات الفائدة أكثر من إنفاقها على التعليم أو الصحة. ولذلك نجد أن أكثر من 52 دولة، أي ما يعادل 40٪ من الدول النامية في العالم، تعاني مشكلة دين خطيرة، في مشهد لا يعدو كونه كارثة تنموية تعيق قدرة الدول على الاستثمار في القطاعات الحيوية وتهدد بمزيد من التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

#### مقدمة

بكميات كبيرة لتمويل متطلباتها الملحة، إلى حد تحولت معه تلك الديون إلى عبء كبير زاد في حدته محدودية الوصول إلى التمويل في ظل هيكل مالي دولي غير متكافئ، ويُعتبر عقبة أمام حصول البلدان النامية على التمويل بأسعار مناسبة. فالاقتراض الخارجي بفائدة مرتفعة يعني زيادة الديون بشكل أكبر وتكاليف أعلى للسداد، تؤدي في النهاية إلى عجز تلك البلدان عن تلبية احتياجات المواطنين والاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة السكان، وصولاً إلى تعطيل قدرتها على الاستجابة للحالات الطارئة.

باتت الاستدانة أداة لا غنى عنها للحكومات لتمويل نفقاتها ودعم اقتصاداتها وحماية مواطنيها من التحديات والأزمات، فهي تساهم في تمكين البلدان من الاستثمار في مشاريع تنموية طويلة الأجل. ومع ذلك، قد يصبح الدين العام عبئًا ثقیلاً عندما يتجاوز حدوده الطبيعية ويتراكم بشكل كبير وسريع جدًا، لا بل يجري استخدامه في أغراض استهلاكية لغير الغاية الأساسية منه. ولا سيما مع ارتفاع تكاليف الاقتراض وانخفاض قيمة العملة وتراجع النمو. وحاليًا نشهد اجتياحًا لظاهرة تراكم الديون في العديد من البلدان النامية، التي تسعى جاهدة لمواجهة التحديات الاقتصادية والصحية والبيئية الطارئة، مثل جائحة COVID-19 وتغير المناخ، فلا تتوقف عن الاقتراض

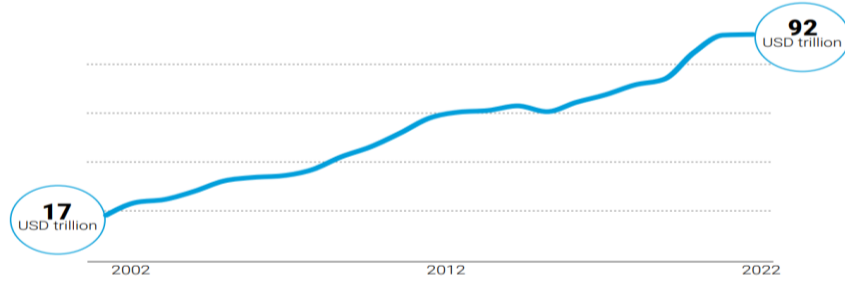
\* المواكبة الاقتصادية: ثغنى برصد أهم ما صدر من دراسات وبرامج وتقارير وتشريعات اقتصادية.

<sup>1</sup> UNCTAD, "A world of debt: A growing burden to global prosperity", UNGCRG and UNCTAD and UN Regional Commissions, July 2023.

## 1. تزايد الدين العام العالمي إلى مستويات غير مسبوقة

ارتفع الدين العام خلال العقود الماضية في جميع أنحاء العالم بوتيرة حادة نتيجة الأزمات المتتالية. فقد سجّل الدين العام العالمي ارتفاعاً فاق الخمسة أضعاف منذ عام 2000، متجاوزاً بشكل واضح الناتج المحلي الإجمالي العالمي، الذي تضاعف ثلاث مرات فقط خلال المدة ذاتها. وفي عام 2022، وصل الدين العام العالمي - الذي يتكوّن من الدين العام المحلي والخارجي للحكومة- إلى مستوى قياسي بلغ 92 تريليون دولار أميركي، ثلثه تقريباً (30%) تحمله البلدان النامية. وتحديداً الصين والهند والبرازيل التي تحمل مجتمعة 70% من هذا الدين العالمي.

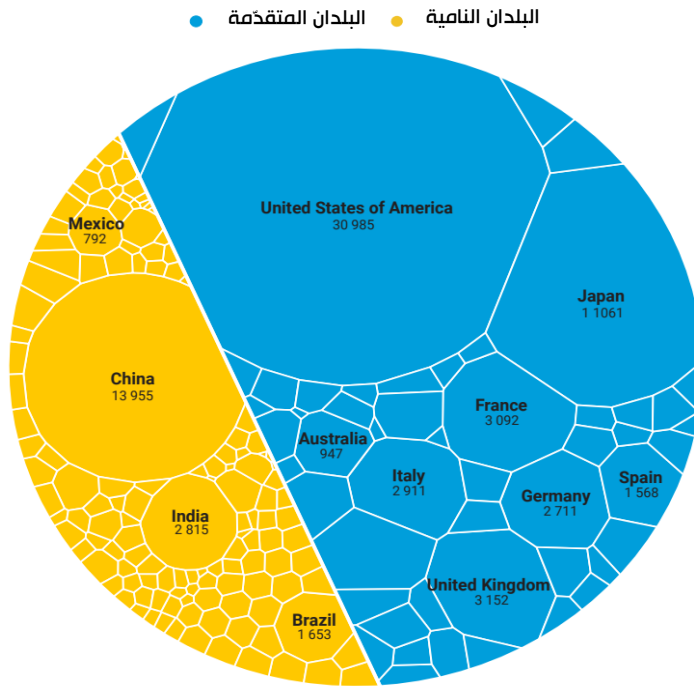
الشكل 1: الدين العام العالمي منذ عام 2000 (تريليون دولار أميركي)



المصدر: حسابات مجموعة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية بناءً على التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (نيسان 2023).

لكن الدين العام ارتفع بشكل أسرع في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة خلال العقد الماضي. حيث زاد عدد البلدان التي تواجه مستويات عالية من الديون من 22 دولة فقط في عام 2011 إلى 59 دولة في عام 2022.

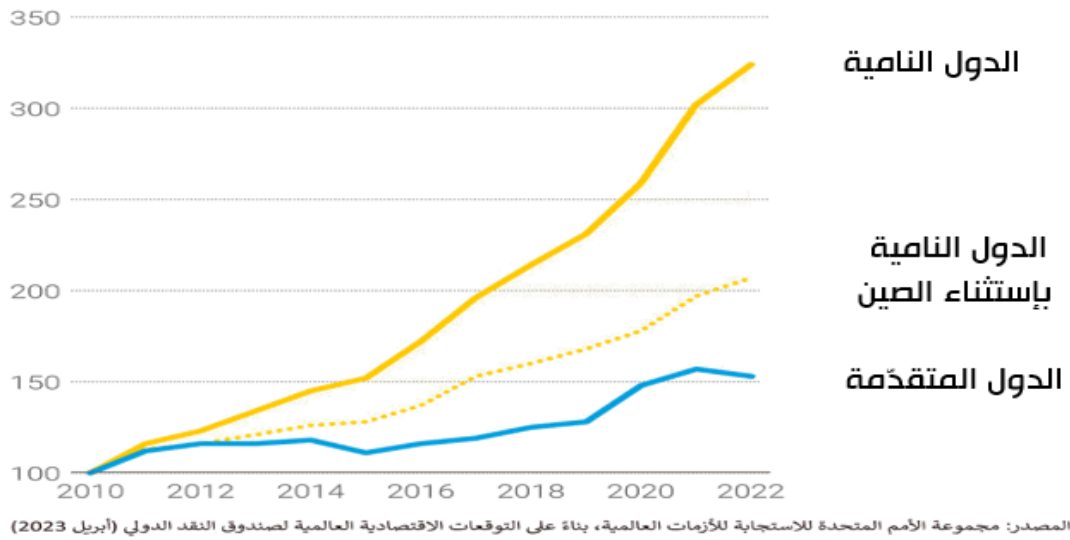
الشكل 2: توزيع الدين العام العالمي بحسب الدول في عام 2022 (مليار دولار أميركي)



المصدر: حسابات مجموعة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية بناءً على التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (نيسان 2023).

الشكل 3: تطوّر الدين العام بحسب الدول النامية والمتقدّمة لسنة 2022

### المؤشر الدين العام المستحقّ في 2010 = 100



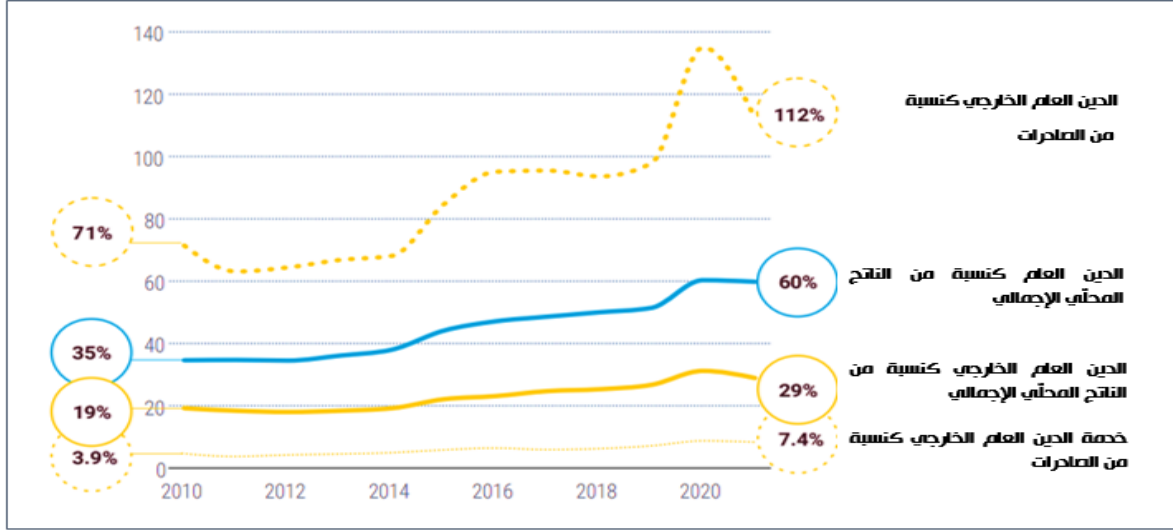
## 2. عدم المساواة في الهيكل المالي الدولي

تتعامل البلدان النامية مع نظام مالي دولي يؤدي إلى تفاقم الأثر السلبي للأزمات المتتالية على التنمية المستدامة. فعبء الديون على التنمية يتفاقم بفعل نظام يقيّد وصول البلدان النامية إلى التمويل الميسر ويدفعها للاقتراض من مصادر أكثر تكلفة، مما يزيد من ضعفها وتفاقم أزمة الديون لديها، خصوصاً أن قدرة هذه البلدان على تحصيل النقد الأجنبي من خلال الصادرات قد تلاشت إلى حدّ بعيد. ولذلك نلاحظ أن نسبة الديون إلى الناتج المحلي في تلك البلدان قد تضاعفت بين سنتي 2010 و2021 على الشكل الآتي:

- ارتفع إجمالي الدين العام للدول النامية من 35٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى 60٪ في عام 2021.
- ارتفع الدين العام الخارجي للدول النامية، من 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 إلى 29٪ في عام 2021.
- ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من 71٪ في عام 2010 إلى 112٪ في عام 2021.
- ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من الصادرات من 3.9٪ في عام 2010 إلى 7.4٪ في عام 2021.

وتواجه البلدان النامية اليوم تحديات كبيرة إضافية بسبب ارتفاع مستويات الدين العام الخارجي، مما يجعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، فعندما تتغير الظروف المالية العالمية أو يصبح المستثمرون الدوليون أكثر عزوفاً عن المخاطرة، تصبح كلفة الاقتراض أعلى. وبالمثل، عندما تنخفض قيمة عملة بلد ما يمكن أن ترتفع مدفوعات الديون بالعملة الأجنبية بشكل كبير، مما يترك أموالاً أقل للإنفاق على التنمية المحلية.

الشكل 4: الدين العام الخارجي للبلدان النامية (متوسطة البلدان النامية)



المصدر: حسابات مجموعة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية، بناءً على تقرير البنك الدولي عن الديون الدولية لعام 2022.

وتعتمد البلدان النامية اليوم على الاستدانة بكثرة من القطاع الخاص. مما يجعل الائتمان أكثر تكلفة وإعادة هيكلة الديون أكثر تعقيداً. إذ أن الدائنين من القطاع الخاص، كحاملي السندات والبنوك وغيرهم من المقرضين، يوفرون التمويل بشروط تجارية وبفائدة السوق. لذلك نجد أن الجزء الدين العام الخارجي المستحق لدائنين من القطاع الخاص في جميع الدول المدينة قد ارتفع خلال السنوات العشر الماضية. حيث بات يشكل 62% من إجمالي الدين العام الخارجي للبلدان النامية في عام 2021. وهذا الواقع يرتب تكلفة إضافية على ديون البلدان النامية تفوق بكثير تلك التي تتحملها البلدان المتقدمة المدينة. فالفئة الأولى من البلدان يتعين عليها دفع أسعار فائدة أعلى بكثير مقارنة بالفئة الثانية من الدول، حتى بمعزل عن تكاليف تقلبات أسعار الصرف. وذلك نظراً لارتفاع نسبة المخاطرة في الأولى مقارنة بالثانية التي تمتلك اقتصاداً وعملة أقوى. ولهذا نجد أن البلدان الأفريقية تقرض بمعدلات أعلى بمتوسط أربع مرات نظيرتها في الولايات المتحدة وثمانية أضعاف ألمانيا.

ومما لا شك فيه أن تكاليف الاقتراض المرتفعة تضعف قدرة البلدان النامية المدينة على تمويل استثماراتها الحيوية، مع ما يتسبب به من تراجع إضافي في الدخل وصولاً إلى شل قدرتها على تسديد الديون، وبالتالي الوقوع في دوامة لا تنتهي من المديونية.

الشكل 5: تدفع البلدان النامية أكثر بكثير مقابل قروضها مقارنة بالدول المتقدمة (2022-2023)

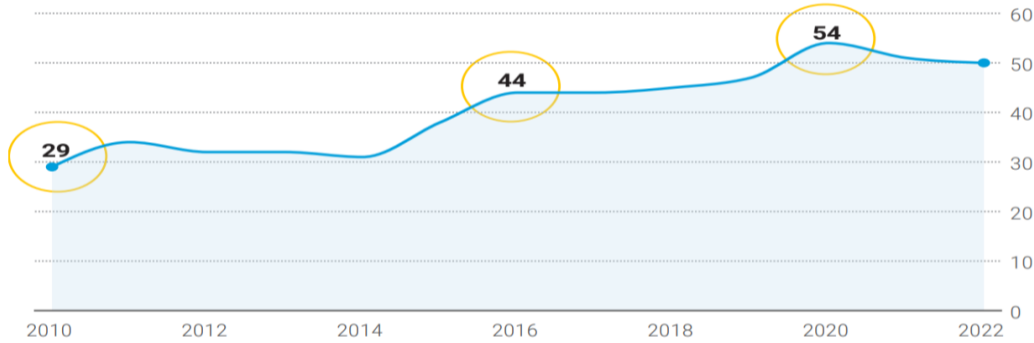


المصدر: حسابات مجموعة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية، بناءً على التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (نيسان 2023).

### 3. بين خدمة الدين وخدمة المواطنين

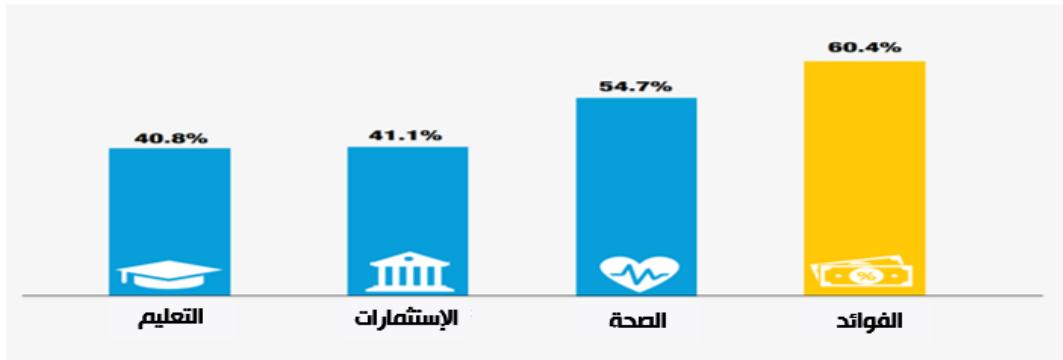
تسببت ديون البلدان النامية المتزايدة في تراكم كبير لمدفوعات الفائدة مقارنة بحجم اقتصاداتها ومدخيلها. فخلال العقد الماضي، نمت مدفوعات الفوائد في البلدان النامية بشكل أسرع من الإنفاق العام على الصحة والتعليم والاستثمار في البنى التحتية. حيث خصصت هذه البلدان كمتوسط أكثر من 1.5% من ناتجها المحلي الإجمالي و6.9% من عائداتها الحكومية لسداد الفوائد. كما ارتفع عدد الدول التي تفوق فيها مدفوعات الفائدة 10% من إيراداتها العامة من 29 دولة عام 2010 إلى 54 دولة عام 2020 (انظر الرسم البياني رقم 6 أدناه).

الشكل 6: عدد البلدان التي تفوق مدفوعات الفائدة 10% من إيراداتها العامة



المصدر: حسابات مجموعة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية، بناءً على التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (نيسان 2023).

الشكل 7: تطور الإنفاق العام على خدمة الدين، الصحة، الاستثمارات والتعليم خلال الفترة بين 2010 - 2021



المصدر: حسابات مجموعة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات العالمية، بناءً على التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (نيسان 2023).

- وعموماً تواجه البلدان النامية اليوم تحدياً صعباً يتمثل في الاختيار بين خدمة ديونها المستحقة أو تلبية احتياجات سكانها. والنتيجة غالباً ما تكون تعطيل الاستثمارات الحيوية ومشاريع التنمية المستدامة تحت وطأة أعباء الديون المتزايدة. وهذا الواقع يغلب في معظم دول آسيا وأوقيانوسيا (باستثناء الصين) والدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي الوقت الحالي، تنفق 19 دولة نامية على الأقل على خدمة ديونها أكثر مما تنفق على التعليم. ويرتفع العدد إلى 45 دولة عندما يتعلّق الأمر بالإنفاق العام على الصحة. والنتيجة أن هناك 48 دولة تضم 3.3 مليار شخص تتأثر حياتهم بشكل مباشر بنقص الاستثمار في الخدمات العامة كاللّعليم أو الصحة بسبب أعباء خدمة الديون الكبيرة.